الثورة الاحد 4 شعبان 1434 هـ - 24 يونيو 2012م العـدد (17386)

١٥,٨ مليار دولار تكلفة فاتورة دعم المشتقات النفطية خلال عشر سنوات

أكثر من ١٥٪ من الموظفين الحكوميين مزدوجون وظيفياً

■ «الثورة/عبدالله الخولاني

كشف خبير التخطيط والسياسات التنموية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أن فاتورة الدعم الفعلي للمشتقات النفطية بلغت حوالي ٣,١ تريليون ريال خلال العشر السنوات الماضية ما يعادل ١٥,٨ مليار دولار.

وأضاف أنه رغم أهمية الإصلاحات التي تقوم عليها برامج صندوق النقد الدولي إلا أنه يؤخذ عليها التأجيل والتباطؤ وعدم تنفيذها كحزمة مكتملة، وكذلك أنها ركزت في المقام الأول على خفض عجز الموازنة دون مراعاه كافية للبعد الاجتماعي والتنموي. فهي مثلاً تشترط رفع الدعومات، ولكنها لا تشترط بنفس القوة مجالات تخصيص مبلغ الوفر للمجالات الاجتماعية والتنموية كما أن الفجوة بين الموازنة وأولويات التنمية في اتساع.

مؤكدا أن ما يقدم للجنة العليا للموازنة، يمثل في الواقع موازنة إدارية لتسيير الأمور، لا يراعي الأبعاد الاجتماعية والتنموية بالقدر الكافي وإنما تعكس النفقات الجارية الحتمية إضافة إلى النفقات الإضافية المترتبة على التوجيهات العليا لرئاسية ومجلس الوزراء والتي لا تراعي في الغالب توجهات وأولويات خطط وبرامج التنمية ومستوى الموارد المتاحة. واستناداً لذلك، لا شك أن التخطيط والبرمجة المالية وظيفة شبه منعدمة خاصة في ظل محدودية الموارد المتاحة.

وأشار في دراسته الموسومة بالسياسات المالية الى أنه تعودت الجهات الحكومية على المبالغة في مطالباتها المالية بعض النظر عن حاجتها الحقيقية لعلمها المسبق بأن وزارة المالية ستقوم بتخفيض المبالغ المطلوبة. ويتم التوافق في الأخير بين الجهتين على تثبيت موازنة السنة السابقة مع زيادة بعض البنود تحت تأثير معطيات الواقع والاحراجات وقوة نفوذ المراكز الداعمة للمستفيدين. وفي ظل غياب معايير واضحة وعادلة لتوزيع الموارد وتخصيص الانفاق العام، فإنه يتم إفراغ الموازنة من محتواها كأداة تنموية هادفة لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتخفيف من الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما يولد الشعور بالظلم والإحباط.

واصفا دور مجلس الوزراء في إعداد الموازنة بالضيق جداً لصالح وزارة المالية حيث يواجه تنفيذ الموازنة العامة بعض التحديات ذات العلاقة بضعف القدرات البشرية، كما أن غالبية وحدات الإنفاق على مستوى الجمهورية تمارس نظمها المالية والمحاسبية يدوياً. وهذا يؤخر تسليم تقارير تنفيذ الموازنة في حدود ٩-١٠ أسابيع عن الموعد المحدد لتسليم التقارير. ويستدعي ذلك التسريع بتوسيع نطاق استخدام نظام المعلومات المالية والمحاسبية الآلي ليشمل مختلف الوزارات والمحافظات.

ويحسب البطلي فإن وجود فجوة كبيرة بين الاعتمادات والنفقات يخل بمصداقية وشفافية الموازنة العامة الموازنة والحسابات الختامية حيث ظلت إجمالي النفقات الفعلية للموازنة العامة للدولة أكبر مما تم اعتماده في الموازنة الأصلية المقرة من قبل مجلس النواب. حيث بلغ الفارق بين المعتمد والفعلي نسبة ٢٠٪، ٤٤٪، و ٢٠٪ للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ م، ٢٠٠٦م على التوالي. وانخفض ذلك الفارق إلى نسبة ٨٪ عام ٢٠٠٧م وإلى ٦٪ عام ٢٠٠٩م. ويعود ذلك إلى الاعتمادات الإضافية والتي استخدمت خارج إطار أهدافها المحددة في الدستور فبدلاً عن أن تكون في أضيق الحدود فإنها تستخدم لتبرير الإنفاق خارج الموازنة. فضلاً عن أنه، يتم المناقلة بين بنود الإنفاق العام وهذا يضعف من مصداقية وشفافية الموازنة.

لافتا إلى أن هنالك قصوراً في مستوى شمول وتغطية الموازنة العامة فنفقات الصناديق لا تزال خارج نطاق الموازنة العامة. وتصل نسبة الإنفاق خارج الموازنة إلى حوالي ١٢٪ وفقاً لتقرير اللجنة المشكلة لدراسة الأموال الواقعة خارج الموازنة كما أن هنالك كثيراً من موارد المانحين غير مضمنة في الموازنة. ويعتبر من المفيد دمج كل تلك النفقات والموارد في إطار الموازنة العامة.

وكشف البطلي أن الإنفاق العام يعاني من اختلال هيكلي يزداد سوءاً سنة بعد أخرى، ويتجلى ذلك في حدوث زيادات متوالية في نسبة النفقات الجارية والتي استحوذت في المتوسط على ٨٠,٦٪ من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م. ويأتي ذلك على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية. وتمثل فاتورة الأجور والمرتبات ودعم المشتقات النفطية أكثر من نصف النفقات الجارية، وفي المقابل، أتسمت نفقات الصيانة والتشغيل بالتدني الشديد.

وأضاف: ورغم كبر نسبة النفقات العامة الموجهة لصالح قوة العمل من الموظفين في أجهزة الدولة المدنية والأمنية والعسكرية، فإن المشكلة تكمن في ضعف كفاءة وإنتاجية تلك النفقات. ويؤكد ذلك المشاهدات الواقعية التي تشير إلى تدني معدل إنتاجية العامل في مؤسسات الدولة ومن ثم مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين. ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها التضخم والازدواج الوظيفي في المؤسسات الرسمية التي تستوعب أكثر من مليون شخص. حيث تفيد إحدى الدراسات بأن أكثر من ٢٠٪ من قوة العمل لا تعمل فعلياً وهم إما متهربون أو بدون وظائف محددة. وبجانب ذلك، فإن أكثر من ١٥٪ من العاملين مسجلين في أكثر من مرفق عام أي في ازدواج وظيفي. ناهيك عن وجود ازدواج وظيفي مع القطاع الخاص. ويأتي ذلك على حساب فئة أخرى من قوة العمل في المجتمع التي تعيش مأساة البطالة في حين يتمتع البعض بأكثر من فرصة عمل حكومية غير منتجة.

وبينت الدراسة أنه وفي صدمة جديدة للموازنة جاءت استجابتاً لمطالب الشباب المشروعة في توفير فرص العمل ولتحسين الاستقرار السياسي والاجتماعي، اعتمدت الحكومة حوالي ٨١ ألف درجة وظيفية. ومنها ٦٠ ألف درجة وظيفية مدنية ضمن موازنة عام ٢٠١٢م، مما سيرفع فاتورة الأجور والمرتبات المرتفعة بحوالي ٢٥ مليار ريال . إضافة إلى تحمل تكاليف التجهيزات المطلوبة لاستيعابهم. ومع أهمية هذا الإجراء في تحسين المستوى المعيشي لكثير من الأسر إلا أنه يتوقع انضمام معظم الموظفين الجدد لطابور البطالة المقنعة وهذا ليس في صالح الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني وإنما مزيد من إهدار الموارد المادية والبشرية في آن واحد وهذه الخسارة الكبرى. وبالتالي كان من الأفضل أن تقوم الدولة بواجبها في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي وذلك بتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة ضد البطالة مع تهيئة البيئة المواتية لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص .

يا حماة دعم المشتقات النفطية.. كفى خلطاً للأوراق

«، ليست هذه المرة الأولى التي أكتب فيها عن دعم المشتقات النفطية، وأحاول بيان حقيقة المسألة وخلفياتها ونتائج الدراسات العديدة وما خلصت إليه، وكيف يبالغ المدافعون عن الدعم سواءً سابقاً أو حالياً، وكيف انقلبت مواقفهم رأساً على عقب لأغراض سياسية وخلط للأوراق وليس دفاعاً عن المزارع الذي يذرفون دموع التماسيح عليه. ومع ذلك، ما زلت استغرب موقف حكومة الوفاق التي تظهر أمامنا عاجزة عن توضيح موقفها ومقارعة الحجة بالحجة وبيان الحقائق التي قدمتها الدراسات واستخدام الإعلام لتوعية الرأي العام، بل وكذلك اتعجب من أخطاء هذه الحكومة في عدم إدراج المترتبات المالية للأسعار الجديدة للمشتقات النفطية في الموازنة الأخيرة التي قدمتها إلى مجلس النواب.

د. يحيى بن يحيى المتوكل●

لذلك، تتحمل حكومة الوفاق جزءاً من مسئولية عدم التقدير وسوء التصرف واللذين أعطيا الطرف الآخر ذريعة للتطبيل عليها، بل وسوقها إلى أزمة سياسية تضاف إلى بقية الأزمات، وكأننا بحاجة إلى خلق المزيد منها. أما الطرف الآخر، وما أدراك ما الطرف الآخر، فإنه يتمثل في مجلس النواب ذي الأغلبية المؤتمرية وبعض من انشق عن الإصلاح تجاه هذه المسألة فقط، لينبروا مدافعين عن دعم المشتقات النفطية وتحديداً الديزل، وليصبحوا بين ليلة وضحاها حاملين هموم المزارع خائفين على مستقبله وقلقين من تضرره واحتمال هجره الزراعة نتيجة عدم قدرته على تحمل فارق الأسعار، رغم معرفتهم اليقينية بأن أية زيادة في تكاليف الإنتاج تنعكس فوراً على الأسعار، بل وأحياناً كثيرة تستغل لفرض زيادة أكبر على الأسعار. وهنا، لا أريد أن أكرر ما سبق أن أوردته في مقالات سابقة من أن خفض أسعار السلع والخدمات التي تتأثر بالدعم صعوداً – أو من أجل الدقة – يؤدي إلى خفض بسيط وليس بنفس النسبة. لذلك، وإضافة إلى السلبيات العديدة لاستمرار الدعم، أظهرت الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أن إزالة الدعم عن المشتقات النفطية يرفع تكلفة النقل عموماً بحوالي ٨٪ فقط من تلك الزيادة. كما أكدت البيانات الميدانية أن الغالبية العظمى من المزارعين والمنتشرين في ربوع الوطن تعتمد على الزراعة المطرية، بينما النسبة الأقل والأوفر مالاً والتي لديها آبار ارتوازية هي التي تستفيد من هذا الدعم. وبالتالي، فالسؤال المطروح علينا هو لماذا الاهتمام الشديد بالمزارع الأوفر مالاً إن لم نقل الثري، وفي الوقت نفسه لا أحد ينظر إلى المزارع الفقير وهو الأحق بالاهتمام والأولى بالرعاية، فكيف يمكن أن تفسروا لنا ذلك يا مدافعين عن الدعم وليس عن حقوق المزارع؟

الأمر الآخر، والذي يتعلق بفهم موضوع الدعم وأهدافه وأبعاده وكذلك السلبيات التي تنشئ عنه وكيفية معالجتها، فإنها مسائل أساسية لا ينبغي تغافلها ويجب استيعابها قبل الحديث عن الحلول والمعالجات، خاصة في بلد كاليمن فقير بموارده المائية والتي تستنزف بشكل سريع لصالح فئات محدودة بينما يفترض أن الماء ملك للجميع وليس حكراً على أصحاب الآبار الارتوازية. لذلك، فالأولى أن نسعى إلى تقليص كميات المياه المستخرجة من الآبار ولنبقي على نصيب منها للأجيال القادمة، فضلاً عن العمل على تجنب الآثار البيئية للاستخدام الجائر للموارد المائية، وهذا في حد ذاته كاف بأن يدفعنا لإزالة الدعم عن المشتقات النفطية.

أما إذا كان هذا الأمر لا يحتل أولوية في الاهتمامات ولا نبالي بما قد يؤول إليه الحال بعد عقد أو عقدين من الزمن وكذلك لا يحظى التخطيط للمستقبل بأية قيمة، فعلى الأقل يستطيع المدافعون عن الدعم وكذلك المعنيون في الجهات الحكومية والخبراء الذين تستعين بهم أن يبحثوا في بدائل لمساعدة المزارعين وخاصة المزارع الفقير. فقد تقدمت الحكومة مؤخراً بمقترح إعفاءات جمركية لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وهو وإن كان مطلوباً من حيث المبدأ إلا أنه يتجاهل المسألة ولا يرد عليها بوضوح. وينبغي أن يتم التركيز على معالجات مباشرة مثل البحث عن بدائل لتشغيل مضخات المياه اعتماداً على الطاقة الشمسية أو الرياح على سبيل المثال، والذي يحتاج إلى تدخل الدولة ودعم الأبحاث في هذا المجال والعمل مع الشركات المنتجة لتخفيض الكلف، بل وقيام الحكومة بتحمل جزء من تكلفتها لتمكين المزارع من الحصول عليها. ويجب كذلك النظر وبشكل جاد إلى دور الإرشاد الزراعي وتحديداً تقديم الخدمات للمزارع الصغير، وتوفير المستلزمات الضرورية وكذلك القروض من خلال صندوق الإنتاج الزراعي والسمكي وبنك التسليف التعاوني والزراعي الذي تخلى عن هذا الدور كلية.

أخيراً، وللخروج من هذه المواقف العبثية، أقترح قيام مجلس النواب وحكومة الوفاق بعقد حلقات نقاشية مكثفة يشارك فيها المختصون والخبراء والأكاديميون والباحثون والاتحاد التعاوني الزراعي، تتناول هذا الموضوع بأبعاده المختلفة وبكامل خلفياته مستندة إلى الدراسات التي تم إعدادها وإلى تجارب العديد من الدول، ومناقشة الموضوع بتجرد وبعيداً عن المواقف المسبقة والعصبية الحزبية والتشنجات السياسية، للوصول إلى خطة للأعوام القادمة وبرنامج للتعامل مع مسألة دعم المشتقات النفطية، علماً أن الأسعار المحلية الحالية لمادة الديزل على سبيل المثال لا تتجاوز في أحسن الظروف ٦٥٪ من سعرها العالمي. فهل هناك من يسمع لهذه الدعوة؟

yyalmutawakel@yahoo.com

انخفاض الدين الخارجي على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس إلى ٥٧٠ مليون دولار

■ «خاص / الثورة

سجل الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس في ابريل ٢٠١٢م انخفاضاً طفيفا بنسبة ٠,١٪ مقارنة بشهر مارس ٢٠١٢م .

وقال البنك المركزي اليمني إن الدين القائم انخفض إلى ٥٧٠ مليون دولار في ابريل ٢٠١٢م مقابل ٥٧١ مليون دولار في مارس ٢٠١٢م وبتراجع طفيف يبلغ مليون دولار .

وشهد الدين القائم على بلادنا استقراراً لكل من الصندوق السعودي عند ٣٦٢,٥ مليون دولار ، وللصندوق الكويتي عند ١٦١ مليون دولار ، ولبولندا إلى ٧,٥ مليون دولار .

كما شهد الدين القائم استقرارا دولار لكوريا ٢٨ مليون دولار ، والصندوق العراقي ١١,٥ مليون دولار .

وكان الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس قد بلغ في عام ٢٠١٠م نحو ٨٥٤,٨ مليون دولار مقابل ٩٣٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م.

تداول ٤٢,١ ألف شيك عبر غرفة المقاصة بقيمة ١٥٣,٣ مليار ريال

■ «خاص/الثورة

بلغ عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية خلال شهر ابريل ٢٠١٢م نحو ٤٣ ألفاً و١٠٢ شيك مقارنة مع ٤٢ألفاً و١٣٦ شيكاً في شهر مارس ٢٠١٢م وبانخفاض طفيف يبلغ ٣٤ شيكاً .

وأوضحت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن قيمة الشيكات المتداولة بلغت ١٥٣,٣ مليار ريال مقارنة مع ١٦١,٤ مليار ريال خلال نفس الفترة وبانخفاض ٨,١ مليار ريال . وتوزعت الشيكات المتداولة عبر غرفة المقاصة على محافظات صنعاء،عدن ، تعز ، الحديدة ، المكلا.

والجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة في عام ٢٠١١ م بلغت ٤٩٣,٨ ألف شيك بقيمة ١٨٣٧ مليار ريال .

اجتماع يناقش سبل تعزيز القدرة الكهربائية بوادي حضرموت

سيئون /سبأ

ناقش اجتماع أمس بسيئون برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير كيفية تقليل ساعات إطفاء التيار الكهربائي على المستهلكين خلال هذه الأيام والجهود المتواصلة لتعزيز القدرة الكهربائية بمحطة التوليد الكهربائي بوادي حضرموت .

وتناول الاجتماع الذي ضم مدير عام كهرباء وادي حضرموت المهندس خميس لرضي ومدير عام محطات التوليد بكهرباء الوادي المهندس رجب الجريدي ومدير عام مكتب وزارة التربية والتعليم بالوادي والصحراء الدكتور محمد فلهوم ومدير مكتب التنسيق لمحلي المحافظة في مديريات الوادي والصحراء عمر سالم بن حليمان الجابري ومدير عام المالية بالوادي عوض العبيجم كيفية التنسيق لتأمين أستمرار التيار الكهربائي إلى مناطق الوادي والصحراء مراعاة للامتحانات النهائية لتلاميذ وطلاب المرحلتين الأساسية والثانوية .

وأعطى مدير عام كهرباء الوادي شرحا وافيا على متابعاته مع قيادة المؤسسة والوزارة للتغلب على المشكلات التي تواجهها المحطة وكذلك الجهود التي يبذلها الفنيين بالمحطة للتغلب على الإعطاب الفنية في المولدات العاملة لتخفيض حجم العجز في إنتاج الطاقة الذي وصل حاليا إلى نحو ١٠ ميجاوات إضافة إلى المعالجات المتخذة بشأن الإشكاليات مع شركات شراء الطاقة الكهربائية وكيفية البحث عن شركات بديلة إذا لم تكن الشركات العاملة غير مستعدة وقادرة على التغلب على المشكلات التي تواجهها في تأمين التيار الكهربائي للمستهلكين .

كما جرى في اللقاء مناقشة مواصلة متابعة الإجراءات المتعلقة بتراكمات الرسوم الخاصة بالنظافة والتحسين التي تقوم الكهرباء بتحصيلها في فواتير الاستهلاك الشهري وكيفية توريدها مباشرة إلى حساب صندوق النظافة بالوادي باعتبارها من المصادر الأساسية التي يعتمد الصندوق عليها في الإيفاء بالتزاماته نحو استحقاقات عمال النظافة واستحقاقات تنفيذ المهام المناطة بالصندوق .

وأكد وكيل المحافظة لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير استعداد السلطة المحلية لمساندة كل الجهود التي تبذلها قيادة وكوادر المحطة لتعزيز القدرة الكهربائية من اجل استمرار التيار الكهربائي بصورة دائمة لكل نقاط الاستهلاك .. داعيا كل العاملين بفرع المؤسسة بمضاعفة جهودهم والعمل بروح الفريق الواحد من اجل تحسين كفاءة المولدات العاملة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين .

وزير الزراعة يلتقي وفد المنظمة الدولية للخدمات التنفيذية

■ صنعاء/سبأ

التقى وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس بصنعاء وفد المنظمة الدولية للخدمات التنفيذية الذي يزور اليمن حاليا برئاسة نائبي رئيس المنظمة شاركز كوكوني وطارق نبهان.

وناقش اللقاء إمكانية الاستفادة من خبرات المنظمة في دعم المشاريع التي تقوم بتنفيذها وزارة الزراعة والري وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في اليمن.

وأكد اللقاء أهمية تقديم الدعم لقطاع الزراعة في اليمن في مجال الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية وتأهيل الكوادر العاملة في هذا المجال بغية تطوير هذا القطاع الحيوي والهام وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي.

يشار إلى أن المنظمة الدولية للخدمات التنفيذية التي مقرها الرئيسي العاصمة الأمريكية واشنطن تأسست عام ١٩٦٤ م وهي منظمة غير ربحية نفذت نحو٢٥٠٠ مشروع و٢٠٠ برنامج في ١٣٠ دولة شملت مجالات متعددة أبرزها الزراعة والأسماك والإدارة والمالية والسياحة والتعليم المهني، كما نفذت مشروعات تتعلق بمشاركة القطاع الخاص والمختلط في مجالات التنمية المختلفة.

حضر اللقاء مدير عام صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي المهندس عصام لقمان وعدد من المسؤولين.

ارتفاع الصادرات اليمنية إلى ٨,٦ مليار دولار

■ «خاص/الثورة

كشفت بيانات أولية أن الصادرات اليمنية خلال عام ٢٠١١م سجلت ارتفاعاً بمقدار مليار و١٣ مليون دولار.

وبينت إحصائية حديثة أن الصادرات ارتفعت إلى ٨ مليارات و٦٦٢ مليون دولار في عام ٢٠١١م مقابل ٧ مليارات و٦٤٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠م.

وكانت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية قد انخفضت من ٨٩٧٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة -٣٤,٨٪ ،أي بمقدار ٣١٢١,٩ مليون دولار وبالتالي انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٥٧٪ عام ٢٠٠٩م .

وأرجع التقرير الاقتصادي ذلك إلى سبب رئيسي وهو تراجع متحصلات الصادرات النفطية عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت بمقدار ٣.٣ مليار دولار وبنسبة -٤٢,٦٪ لتصل نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٤ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٨. الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٨٦,١٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥,٧٪ عام ٢٠٠٩ ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١٠٧ ملايين برميل عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ مليون برميل عام ٢٠٠٩من جهة، وزيادة الاستهلاك المحلي للنفط من جهة ثانية حيث ارتفع الاستهلاك المحلي من ٢٤,٩٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩ مليون برميل عام ٢٠٠٩ من جهة ثانية، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع متوسط سعر برميل النفط من (٩٦ دولاراً/برميل) عام ٢٠٠٨ إلى (٦٣,٥دولار/برميل)عام ٢٠٠٩م.

أما الصادرات السلعية غير النفطية (والتي تعد محدودة كماً ونوعا) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار ١٧٣,٥ مليون دولار بمعدل نمو ١٣,٩٪ لتصل في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ١.٤٢٢,٦ مليون دولار مقارنة بـ ١.٢٤٩,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨ كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات السلعية من ١٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٣٪ عام ٢٠٠٩، وعلى الرغم من ذلك فإن محدودية الصادرات غير النفطية قد أضعفت من تأثير نموها على إجمالي الصادرات الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الصادرات النفطية وبقاءها عاملا حاسما في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الأمر الذي يؤكد إن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسن أسعار النفط العالمية.